

النشرة الخاصة بالضرائب غير المباشرة في دول مجلس التعاون الخليجي ٦ يناير ٢٠٢٢

آخر المستجدات في الإمارات العربية المتحدة

جمارك دبي تصدر إعلاناً جمركياً جديداً بشأن الإجراءات الجمركية للتجارة الإلكترونية عبر الحدود

نشرت جمارك دبي [الإعلان الجمركي](#) رقم (2021/15) بتاريخ 21 ديسمبر 2021، وذلك بهدف توضيح الإجراءات الجمركية الجديدة لشركات التجارة الإلكترونية عبر الحدود، لتلغي بذلك كلاً من الإعلانات الجمركية رقم (2021/9) و(2021/13) و(2021/14).

والجدير بالذكر أنّ الإعلان الجمركي المذكور يسري على الشركات التجارية (الشركات الصغيرة والمتوسطة وشركات المناطق الحرة والشركات اللوجستية والمستودعات الجمركية) التي تقدّم خدمات بيع السلع والمنتجات عبر قنوات التجارة الإلكترونية. كما يتطرّق الإعلان الجمركي إلى معاملات التجارة الإلكترونية بين الأعمال والمستهلكين، وكذلك تلك التي تتم بين الشركات.

وبالنسبة إلى مسألة التخليص الجمركي، فقد نصّ الإعلان الجمركي على أنّ الأعمال ستستفيد من خاصية إنجاز البيانات الجمركية تلقائياً بناءً على طلبات الشراء الإلكترونية والطلبات المترجعة من خلال المنصة للطلبات الشخصية (B2C). أما بالنسبة للمعاملات التي تتم بين الشركات (B2B)، فيتعيّن على هذه الأخيرة إنجاز البيانات الجمركية لمعاملات التجارة الإلكترونية من خلال دبي التجارية وفقاً للإجراءات المعمول بها.

ولأغراض التوضيح، فإنّ الغاية من الإعلان الجمركي رقم (2021/13) كانت تتمثّل في تقديم مزايا لوجستية للقطاع الخاص من خلال تسهيل وتعزيز الإجراءات الجمركية وتنظيم حركة السلع بين الشركات عبر قنوات التجارة الإلكترونية، في حين أنّ الإعلان الجمركي الجديد رقم (2021/15) ينصّ على تنظيم الإجراءات الجمركية لحركة سلع التجارة الإلكترونية "عبر الحدود".

إضافة إلى ما تقدّم، فقد تطرّق الإعلان الجمركي رقم (2021/15) إلى الشروط التالية الواجب استيفائها لأغراض الامتثال:

- يجب على الشركات التصريح عن القيمة في المعاملات الجمركية حسب السعر المدفوع بالفعل أو المستحقّ الدفع.
- يجب على الشركات الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المختصة للسلع المقيدة أو تلك التي تخضع لإجراءات رقابية.
- تخضع السلع للتفتيش والمعاينة عند الاستيراد والتصدير وفقاً للإجراءات المعمول بها في دائرة الجمارك.
- يتمّ قبول البيان والفاتورة الإلكترونية للشركات عند التخليص الجمركي وتسديد القيود.
- يتعيّن على الشركات وشركات الشحن وشركات الخدمات اللوجستية والبريد الاحتفاظ بكافة المستندات/الطلبات وسجلات دخول وخروج السلع في نظام أرشفة إلكتروني مُعتمَد، وإبرازها عند طلب دائرة الجمارك.

آخر المستجدات في المملكة العربية السعودية

الزكاة والضريبة والجمارك تنشر الدليل الإرشادي الخاص بإجراءات إصدار تقرير المنشأ

أصدر وزير المالية السعودي، رئيس مجلس إدارة هيئة الزكاة والضريبة والجمارك ("الهيئة") في 02 يوليو 2021 القرار الوزاري رقم (3852) بالموافقة على قواعد المنشأ الوطنية الجديدة، والصّادر باللغة العربية.

والجدير بالذكر أنّ الهيئة كانت قد أصدرت مؤخرًا دليلًا مفصلاً عن الإجراءات والخطوات الإلزامية التي يجب على المحاسبين القانونيين اتخاذها لإصدار تقرير المنشأ. ويُرجى الاطلاع فيما يلي على ملخص الإجراءات المطبقة على المنتجات المصنّعة في دول مجلس التعاون الخليجي والمُستوردة إلى المملكة العربية السعودية ("المملكة") لأغراض الاستفادة من الإعفاء الجمركي بموجب "المعاملة التفضيلية".

وبحسب الدليل الإرشادي، فإنه يتعيّن على المنتجين التعامل مع محاسب قانوني للحصول على تقرير المنشأ باللغة العربية، وهو شرط إلزامي لطلب الحصول على معاملة تفضيلية عند الدخول إلى المملكة. كما يجب على المنتجين مراجعة شروط وقواعد المنشأ الوطنية في المملكة للتحقق من إثبات المنشأ وتوظيف محاسب قانوني مُعتمد. إضافة إلى ذلك، يجب على المنتجين القيام بما يلي:

- فهم وإدراك الأهداف المرجوة من الإجراءات.
- التعامل مع محاسب قانوني بهدف تنفيذ الإجراءات.
- التأكد من أنّ كافة المعلومات والمستندات المقدّمة إلى المحاسب القانوني دقيقة وكافية وواضحة.
- تزويد المحاسب القانوني بالتوضيحات والأوصاف عند الاقتضاء، بما في ذلك تحديد الجهات التي ستلتقى تقرير المنشأ.
- الاحتفاظ بسجلات محاسبية وسجلات أخرى مناسبة وإجراء تقديرات معقولة تدعم محتوى نموذج بيانات المنتج.
- تصميم وتنفيذ واعتماد ضوابط كافية، بما في ذلك تطبيق السياسات ذات الصلة ومنع واكتشاف عمليات الاحتيال والأخطاء المتعلقة بإعداد معلومات المنتج.
- بيان يؤكد بأنّ نموذج بيانات المنتج قد تمّ إعداده وفقاً لقواعد المنشأ الوطنية في المملكة.
- إعداد فاتورة المواد الخاصة بالمنتج.

وبعد جمع كافة المعلومات والمستندات المطلوبة بموجب الإجراءات المتّبعة، يجب على المحاسب القانوني القيام بما يلي:

- فهم القرار الوزاري رقم (3852) الصادر بتاريخ 1442/11/22 والمتعلق بقواعد المنشأ الوطنية في المملكة.
- الحفاظ على سرية كافة المعلومات المقدّمة من قبل المنتج وفقاً للالتزامات المهنية ذات الصلة.
- جمع المعلومات المطلوبة لإصدار تقرير المنشأ.
- الاحتفاظ بسجلات المعلومات التي تمّ جمعها وفقاً للقواعد المهنية المعمول بها والأنظمة المحلية واللوائح السارية في بلد المنشأ.
- تنفيذ الإجراءات المبيّنة في الدليل الإرشادي.
- إصدار تقرير المنشأ باللغة العربية، بما في ذلك الاستنتاج الذي توصل إليه المحاسب القانوني (والذي يمكن تعديله بناء على طبيعة النتائج).

والجدير بالذكر أنّ تقرير المنشأ صالح لمدة (6) أشهر من تاريخ إصداره، و فقط بشرط عدم إجراء أي تعديل على المنتج، بما في ذلك تغيير البند الجمركي الخاص به ووصفه.

أما في حال وجود أي تغييرات جوهرية قد تتسبب في تغيير تقرير المنشأ المقدم إلى السلطة المختصة في المملكة، فيجب على المنتج الإفصاح عن كل تلك التغييرات. وإذا تم تحديد المشكلات أو التغييرات أثناء إجراءات التحقق التي تقوم بها السلطات المختصة في المملكة، فقد تتخذ هذه الأخيرة ما تراه مناسباً فيما يتعلق بإنهاء صلاحية تقرير المنشأ.

الزكاة والضريبة والجمارك تعلن عن تحديثات على بنود وعناوين السلع في التعريفات الجمركية، والتي سيعمل بها اعتباراً من 1 يناير 2022

أعلنت هيئة الزكاة والضريبة والجمارك عن التحديثات التي طرأت على بنود وعناوين السلع في التعريفات الجمركية والتي سيتم تطبيقها ابتداءً من 1 يناير 2022. وقد أدرجت الهيئة قائمة مفصلة بالبنود المُستحدثة في الأنظمة، والتي يمكنكم الاطلاع عليها [هنا](#)، بالإضافة إلى قائمة البنود التي سيتوقف العمل بها في الأنظمة. للاطلاع على هذه القائمة، يُرجى الضغط على هذا [الرابط](#).

آخر المستجدات في مملكة البحرين

الجهاز الوطني للإيرادات ينشر الدليل الإرشادي والأسئلة الشائعة حول الأحكام الانتقالية المتعلقة بزيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة

نشر الجهاز الوطني للإيرادات ("الجهاز") في البحرين [الدليل الإرشادي والأسئلة الشائعة](#) حول الأحكام الانتقالية المتعلقة بزيادة نسبة ضريبة القيمة المضافة في البحرين.

وقد أوضح الجهاز أنّ التعديلات ستدخل حيز التنفيذ في 24 ديسمبر 2021، وأنّ نسبة الضريبة المطبقة على توريدات معينة اعتباراً من 1 يناير 2022 ستعتمد على عدة عوامل، بما فيها ما إذا تمّ توقيع العقد قبل تاريخ النفاذ أو بعده.

كما ينصّ القسم (3) و (4) من الدليل على أحكام انتقالية محددة تؤثر على عقود التوريدات التي تتمّ لمرة واحدة والتوريدات المستمرة التي تمّ إبرامها قبل وبعد 24 ديسمبر 2021 والتي تشمل السيناريوهات التالية:

- عقود التوريدات لمرة واحدة والمبرمة قبل 24 ديسمبر 2021 في حال تمّ التوريد بتاريخ 1 يناير 2022 أو بعده.
- عقود التوريدات لمرة واحدة والمبرمة بعد 24 ديسمبر 2021 في حال تمّ التوريد بتاريخ 1 يناير 2022 أو بعده.
- عقود التوريدات المستمرة والمبرمة قبل 24 ديسمبر 2021، في حال تمّ التوريد بشكل جزئي أو كلي بتاريخ 1 يناير 2022 أو بعده.
- عقود التوريدات المستمرة والمبرمة قبل 1 يناير 2022 والتي لا ينطبق الحكم الوارد أعلاه عليها.

بناءً على ما تقدّم، يجب على الأعمال التي تقوم بتوريدات في البحرين إجراء تحليل دقيق للتفاصيل الواردة في كلّ من السيناريوهات بهدف تحديد المعاملة الضريبية الصحيحة المطبقة على توريدها خلال الفترة الانتقالية.

آخر المستجدات في سلطنة عُمان

التوريدات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة والمقدمة إلى الجهات/الهيئات الحكومية

أصدر جهاز الضرائب في عُمان تنويهاً بشأن تطبيق ضريبة القيمة المضافة على التوريدات المقدمة إلى وحدات الجهاز الإداري للدولة (مثل الجهات أو الهيئات الحكومية). وقد تمّ التوضيح بأنّ تشريعات ضريبة القيمة المضافة لا تستثني وحدات الجهاز الإداري للدولة من تحمّل ضريبة القيمة المضافة، وبالتالي فإنّها مُلزّمة أيضاً بسداد ضريبة القيمة المضافة على توريدات السلع و/أو الخدمات الخاضعة للضريبة والتي تقوم بشرائها.

توضيح بشأن تقديم ضمان نقدي بدلاً من الضمان المصرفي من قبل الأشخاص غير المقيمين

قام جهاز الضرائب بتحديث الإرشادات السابقة حول إجراءات التسجيل في ضريبة القيمة المضافة للأشخاص غير المقيمين. وبحسب الإرشادات المعدّلة، فإنه يمكن لأي شخص غير مقيم ويرغب بالتسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة (دون تعيين شخص مسؤول في عُمان) تقديم ضمان نقدي بدلاً من الضمان المصرفي أو المالي. كما يجب إيداع الضمان النقدي عن طريق التحويل المصرفي إلى حساب جهاز الضرائب بما لا يقلّ عن 5% من قيمة التوريدات الخاضعة للضريبة لفترة ضريبية معيّنة أو 100,000 ريال عماني (في حال عدم التمكن من تقدير قيمة التوريدات الخاضعة للضريبة). ويمكنكم الاطلاع على تفاصيل هذه الإرشادات المحدثّة باللغتين [العربية](#) و [الإنجليزية](#).

تفاصيل الحساب المصرفي لتحويل مبلغ الضمان النقدي:

رقم الحساب	اسم الحساب	اسم البنك	التفاصيل المطلوبة
1021-0348093-001	جهاز الضرائب	البنك الوطني العُماني	1. اسم دافع الضريبة 2. رقم ضريبة القيمة المضافة (إن وُجد)

تحديد الرسوم الخاصة بإقامة مستودع الضريبة الانتقائية

أصدر جهاز الضرائب مؤخراً القرار الوزاري رقم 2021/339 بتاريخ 16 ديسمبر 2021، لتحديد رسوم إصدار ترخيص إقامة أو تجديد المستودع لأغراض الضريبة الانتقائية. والجدير بالذكر أنّ هذا المستودع الضريبي هو مكان يُسمح فيه للشخص المسجّل في الضريبة الانتقائية بإنتاج أو تحويل أو امتلاك أو تخزين أو نقل أو استلام أي سلع انتقائية في وضع معلق للضريبة. أما التعليق الضريبي، فهو حالة يتمّ بموجبها تأجيل سداد الضريبة الانتقائية، الأمر الذي يمكن أن يمنح الأعمال فرصة لتحسين وضعها من حيث التدفقات النقدية. وقد يختلف مبلغ الرسوم الخاصة بإصدار الترخيص لإقامة أو تجديد المستودعات الضريبية بناءً على مبلغ الضمان المصرفي الذي يتعيّن على الأعمال تقديمه عند التقدّم بطلب إقامة مستودع ضريبي أو تجديده.

هذه النشرة مخصصة لأغراض إعلامية فقط ولا ينبغي أخذ المشورة بها، كما أنها لا تغطي بالضرورة كافة الجوانب الخاصة بالمواضيع التي تتناولها. لذلك، يُرجى عدم التصرف بناءً على محتوياتها دون الحصول على مشورة رسمية في هذا الشأن.